جناية النخبة أم مسؤولية الشعب؟

لم يتخيل أحد، خلال أيام الثورة الثمانية عشر، أن الوطن الذى قدم المصريون نماذج مضيئة فى التعاون والتعاضد لإنقاذه من الفساد والنهب والاستبداد والتوريث - سيهون على الكثير منهم، فلا يرى بعضهم إلا نفسه أو مصالحه الخاصة جداً ثم جماعته السياسية أو الدينية الضيقة.

فما أبعد المشهد المهيب الذى جعل ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة، نموذجاً للإلهام، عابراً الحدود والمحيطات، عن المشهد المؤلم الذى يضع مصر الآن على حافة انهيار اقتصادى وفوضى سياسية واجتماعية!!

ومع ذلك، فليس صعباً فهم ما آل إليه الوضع الذى تغير جذرياً فى ضوء ميراث سياسى واجتماعى وثقافى ثقيل، وليس فقط بسبب سوء إدارة المرحلة الانتقالية، فالفرق الجوهرى بين المصريين خلال أيام الثورة القصيرة، ثم بعدها حتى الآن، هو أن التوافق العام الذى جمعهم فى تلك الأيام انحسر بسرعة قياسية وأخلى الطريق لصراعات من كل صنف وفى كل مكان على المستوى الشعبى، واستقطاب حاد على صعيد النخبة فى الأحزاب والقوى والحركات السياسية القديمة والجديدة، على حد سواء.

فما إن أُعلن تنحى رأس النظام فى 11 فبراير حتى تبين أن النضج الذى صنع توافقا وطنيا مدهشا خلال أيام الثورة كان مؤقتا وسطحيا. فقد ارتبط ذلك التوافق بهدف عام للغاية، هو إسقاط رأس النظام الذى بلغ الغضب عليه مبلغاً أتاح تركيزاً تاماً فيه أدى إلى تنحية الخلافات جانباً.

غير أن هذه الخلافات حضرت مجدداً بسرعة فائقة ، فلم يتيسر استمرار التوافق حتى يتحقق الهدف المتضمن فى شعار (الشعب يريد إسقاط النظام). فقد فرح الشعب بإسقاط رأس هذا النظام، وغلبته الفرحة أو قل إنها أعمته عن حقيقة أن الجسد لا يقل أهمية عن الرأس، خصوصا حين تكون الثورة غير مكتملة، وبالرغم من أن معضلة استمرار جسد النظام وبنيته لم تكن غائبة، فقد افتقدت النخبة الأدوات اللازمة لضمان تحقيق إصلاح سريع فى جسد النظام قبل أن يستعيد قوته. وفى مقدمة هذه الأدوات المحافظة على التوافق الذى حدث خلال أيام الثورة وحمايته من التصدع.

ولو أن هذا حدث، لما ازدادت المطالبة بعزل قادة وكوادر الحزب الوطنى، سواء من خلال قانون أو عبر دعاوى قضائية أثار فشل اللجوء إليها إحباطاً جديداً فى الأيام الأخيرة.

ولكن النخبة لم تكن قادرة على صيانة التوافق، ومخاطبة الشعب بصوت واحد سعياً إلى استمرار التعاون لتحقيق أهداف الثورة. انصرفت النخبة إلى خلافاتها، وأعادت إنتاج صراعاتها، وذهبت أو اقتيدت إلى استقطاب خطير فى الاستفتاء على تعديلات الدستور، ولم يمض على إسقاط رأس النظام أكثر من شهر واحد حتى تبارت فئات الشعب فى السعى إلى الحصول على مطالب خاصة بكل منها. سكت أصحاب هذه المطالب طويلا، خوفاً من بطش دولة بوليسية عاتية، لكنهم لم يمتلكوا فضيلة الصبر قليلاً لإتاحة الفرصة من أجل تركيز الجهود فى السعى إلى تحقيق أهداف الثورة.

لم تجد فئات الشعب التى انشغل كل منها فى مطالبه الخاصة قدوة حسنة فى نخبة انغمست فى صراعاتها، ولم يدرك معظمها أن كل ما بينها من

تناقضات يظل ثانوياً ما بقيت أهداف الثورة بعيدة، وأن التناقض الرئيسى ينبغى أن يكون مع عقلية نظام مبارك وبنيته اللتين ظلتا مستمرتين بعد إبعاد رأسه.

وهكذا جنت النخبة على الوطن، وليس فقط على الثورة، عندما دمرت أحزابها وجماعاتها وجمعياتها التوافق الذى لم يكن ممكنا بدونه إسقاط رأس النظام، وأخذت البلاد والعباد إلى الطريق التى تضعنا الآن على أعتاب انهيار مخيف. ووجهت النخبة، على هذا النحو، رسالة سلبية إلى الشعب فمضى وراءها دون إدراك أنه إنما يسير فى طريق الندامة.

ولا يمكن، بطبيعة الحال، إغفال مسؤولية الشعب بدوره، ليس فقط بسبب التكالب على المطالب الفئوية وخلق فوضى مخيفة قد تأخذ البلاد إلى التهلكة، لكن، أيضا، لأن قسما غير قليل منه أعاد إنتاج التعصب الدينى والتشدد الطائفى بعدما بدا خلال أيام الثورة أنهما باتا تاريخا مضى وانقضى.

غير أن هذه المسؤولية الشعبية التى يصعب إغفالها لا ترقى إلى مستوى جناية النخبة التى فرَّطت بسهولة وسرعة فى التوافق التلقائى الذى تحقق خلال الثورة، ولم تسع إلى المحافظة عليه وتعميقه، عبر التفاهم حول برنامج انتقالى، وتوحيد الجهود من أجل تحقيقه، بخلاف ما حدث فى تونس فى الفترة نفسها.